



الإمارات العربية المتحدة الجريدة الرسمية

العدد اربعمائة وسبعة عشر - السنة الرابعة والثلاثون - جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ - أغسطس ٢٠٠٤م

مرسوم بقانون إتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٤م
في شأن
مكافحة الجرائم الإرهابية

نحن زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،
بعد الإطلاع على الدستور ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات
الوزراء والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣ في شأن المحكمة الاتحادية العليا
والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ في شأن الأسلحة النارية والذخائر
والمفجرات والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في شأن المصرف المركزي والنظام
النقدي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له ،
وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ ،
وعلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجزيم غسل الأموال ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ، ووزير الداخلية
وموافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا المرسوم بقانون الآتي :

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني
المبينة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر:
الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة.
الحكومة: الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات .
الأملاك العامة: العقارات والمنقولات المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو التي
تكون مخصصة لمنفعة عامة.
المرافق العامة: المشروعات التي تنشئها الحكومة أو تشرف على إدارتها والخدمات
والأنشطة التي تقدمها بقصد تحقيق غرض من أغراض النفع العام
لخدمة الجمهور.

الأسلحة التقليدية: الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات المنصوص عليها في قانون الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات .

الأسلحة غير التقليدية: الأسلحة والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية.

الأمسوال: الأصول أيا كان نوعها مادية كانت أو معنوية، منقولة أو غير منقولة، بما في ذلك العملة الوطنية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والتجارية، والمستندات أو الصكوك التي تثبت نملك الأصول أو أي حق متعلق بها.

المتحصلات: الأموال الناتجة أو العائدة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

التجميد: وقف الحسابات أو الأرصدة والحظر المؤقت على تحريك الأموال أو تحويلها أو استبدالها أو التصرف فيها.

التحفظ: الحظر القضائي على نقل الأموال أو تحريكها أو تحويلها أو استبدالها والتمنع من إدارتها أو التصرف فيها أو الحجز عليها.

المصادرة: مصادرة الأموال لصالح الخزينة العامة بحكم قضائي.

المنشآت المالية: البنوك أو شركات التمويل أو محلات الصرافة أو الوسطاء الماليون والنقديون أو أية منشأة مالية أخرى مرخص لها بالعمل في الدولة من قبل المصرف المركزي ، سواء كانت مملوكة ملكية عامة أم خاصة .

المنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية: المنشآت التي يتم ترخيصها ومراقبتها من قبل جهات أخرى غير المصرف المركزي كمنشآت التأمين والأسواق المالية.

الشخص المعنوي: أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة التي أضفى عليها المشرع الشخصية القانونية، فيما عدا مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية والهيئات والمؤسسات العامة.

مادة (٢)

يقصد بالعمل الإرهابي في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون كل فعل أو امتناع عن فعل يلجأ إليه الجاني ، تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف إيقاع الرعب بين الناس أو ترويعهم، إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إيذاء الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر بمن في ذلك ملوك ورؤساء الدول والحكومات والوزراء وأفراد عائلاتهم وأي ممثل أو موظف رسمي لدولة أو لمنظمة دولية ذات صفة حكومية وأفراد أسرهم الذين يعيشون في كنفهم المقررة لهم الحماية وفقاً للقانون الدولي أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الطبيعية للخطر.

مادة (٣)

يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من انشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو مركز أو جماعة أو عصابة، أو تولى زعامة أو قيادة فيها بغرض ارتكاب أحد الأعمال الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون.

وتقضي المحكمة بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز المذكورة وإغلاق أمكنتها.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال والأمتعة والأسلحة والأدوات والمستندات والأوراق وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لاستعماله فيها أو يكون موجوداً في الأمكنة المخصصة لإجتماع أعضاء هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات.

كما تقضي المحكمة بمصادرة كل مال يكون متحصلاً من الجريمة أو يكون في الظاهر داخلاً ضمن أملاك المحكوم عليه إذا ثبت أن هذا المال مورد مخصص لتصرف منه على الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات المذكورة.

مادة (٤)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من أمد الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة السابقة بأية أموال أو أسلحة تقليدية أو غير تقليدية أو غيرها من المواد التي تعرض حياة الناس أو أموالهم للخطر أو مهبات أو مستندات صحيحة أو مزورة أو وسائل اتصال أو أية أدوات أخرى أو معلومات أو مشورة مما تعينها على تحقيق أغراضها مع علمه بذلك.

ويعاقب بذات العقوبة كل من قدم لرؤساء أو مديري أو أعضاء إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات سكناً أو ماوى أو مكاناً للاجتماع فيه أو غير ذلك من التسهيلات مع علمه بالغرض الذي ترمى إليه.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال والأشياء محل الجريمة.

كما تقضي المحكمة بمصادرة متحصلات الجريمة، أو ممتلكات تعادل قيمتها إذا كانت المتحصلات قد حولت أو بدلت جزئياً أو كلياً أو اختلطت بممتلكات أخرى أكتسبت من مصادر مشروعة.

مادة (٥)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا المرسوم بقاتون أو شارك فيها بأية صورة مع علمه بأغراضها. وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية أو أمنية لدى أي من الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات المذكورة أو كان من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو الأمن أو كان من أفراد الجمارك .

مادة (٦)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات كل من أكره أو حمل شخصاً على المشاركة أو الانضمام إلى أي من الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو المراكز أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة (٣) من هذا المرسوم بقاتون أو عمل على منعه من الانفصال عنها. وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت شخص.

مادة (٧)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من درب شخصاً أو أكثر على استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو وسائل الاتصال المنكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية أو أية وسيلة اتصال أخرى أو علمه فنونا حربية أو أساليب قتالية أيا كانت ، بقصد الاستعانة به لتنفيذ عمل إرهابي.

مادة (٨)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى لأي من الأفعال أو الأغراض المنصوص عليها في هذا المرسوم بقاتون. ويعاقب بذات العقوبة كل من حاز بالذات أو بالوساطة أو أحرز أية محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن تحبيذاً أو ترويحاً لعمل إرهابي إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها، وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلامية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصيغة مؤقتة لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال والأشياء محل الجريمة وأدوات ارتكابها.

مسألة (٩)

يعاقب بالسجن المؤبد كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو مركز أو جماعة أو عصابة، يكون مقرها خارج الدولة أو أحد ممن يعملون لمصلحة أي منها، وكذلك كل من تخابر معها أو معه للقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل الدولة أو في الخارج ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو دبلوماسيتها أو مواطنيها، أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر.

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو التخابر.

مسألة (١٠)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل مواطن تعاون أو التحق بقوات أو ميليشيات مسلحة أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو مركز أو جماعة أو عصابة إرهابية أيا كانت تسميتها أو شكلها أو أهدافها، يكون مقرها خارج الدولة، وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى الدولة.

ويعاقب بذات العقوبة كل من وجد في الدولة بعد ارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة، أو ارتكب في الخارج فعلاً منها وكان موجهاً إلى الدولة أو مضرراً بمصالحها.

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية أو أمنية فيها.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا شارك الجاني في أي من عملياتها الإرهابية.

مسألة (١١)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من دخل مقر إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو مقر إحدى الهيئات والمنظمات الدولية في الدولة عنوة أو بمقاومة السلطات المختصة فيها بهدف ارتكاب عمل إرهابي.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقع الفعل مقترناً بظرف استعمال السلاح أو وقع من أكثر من شخص.

فإذا ترتب على الفعل وفاة شخص كانت العقوبة الإعدام.

مادة (١٢)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من اكتسب أو قدم أو جمع أو نقل أو حول أموالاً، بطريق مباشر أو غير مباشر، بقصد استخدامها أو مع العلم بأنها سوف تستخدم كلها أو بعضها في تمويل أي من الأعمال الإرهابية المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون داخل الدولة أو خارجها سواء وقع العمل المذكور أو لم يقع.

ويحكم بمصادرة الأموال أو الممتلكات محل الجريمة ومتحصلاتها أو ممتلكات تعادل قيمتها إذا حولت أو بدلت كلياً أو جزئياً أو اختلطت بممتلكات أخرى اكتسبت من مصادر مشروعة.

مادة (١٣)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من نقل أو حول أو أودع أموالاً لحساب شخص آخر، أو أخفى أو موه طبيعة هذه الأموال أو حقيقة مصدرها أو مكانها، وكذا كل من حاز هذه الأموال أو تعامل بها بطريق مباشر أو غير مباشر إذا كان ذلك بقصد استخدامها أو مع العلم بأنها سوف تستخدم كلها أو بعضها في تمويل أي من الأعمال الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون داخل الدولة أو خارجها سواء وقع العمل المذكور أو لم يقع.

ويحكم بمصادرة الأموال محل الجريمة ومتحصلاتها أو ممتلكات تعادل قيمتها إذا حولت أو بدلت كلياً أو جزئياً أو اختلطت بممتلكات أخرى اكتسبت من مصادر مشروعة.

مادة (١٤)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من صنع أو حضر أو جهز أو استورد أو جلب أو حاز أو أحرز أسلحة غير تقليدية أو الأجزاء التي تستعمل في صنعها أو تحضيرها أو تجهيزها أو نقلها أو شرح في نقلها عن طريق البريد، أو إحدى وسائل النقل العام أو الخاص، أو أي وسيلة أخرى، وكان ذلك بقصد استخدامها في ارتكاب أحد الأعمال الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان الجاني قد اختلس أو سرق أياً من تلك الأسلحة أو حصل عليها بإحدى وسائل الخداع أو الاحتيال أو إذا اتصف بصفة كاذبة أو تزياً بدون وجه حق بزي موظف حكومي أو دولي، أو استعمل محرراً مزوراً في سبيل التوصل إلى حيازتها.

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا هدد الجاني باستخدام تلك الأسلحة للقتل أو إحداث إصابات خطيرة بالأشخاص أو تدمير الأملاك أو المرافق العامة أو الخاصة، بقصد التأثير على السلطات العامة بالدولة أو بدولة أخرى أو منظمة دولية في أداؤها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع.

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت شخص.

مسادة (١٥)

يعاقب بالسجن المؤبد كل من اختطف بأية طريقة وسيلة من وسائل النقل الجوي ، أو البري أو المائي، بهدف ارتكاب عمل إرهابي.
وتكون العقوبة للسجن المؤبد إذا ترتب على الفعل المذكور جرح أو إصابة أي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها ، أو إذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تادية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته .
وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها.

مسادة (١٦)

يعاقب بالسجن المؤبد كل من أتلّف أو عرض عمداً للخطر أو عطل وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو المائي أو إحدى منشآت الملاحة الجوية أو البرية أو المائية، أو عرقل الخدمات فيها وكان ذلك بهدف ارتكاب عمل إرهابي .
وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على الفعل المنكور جرح أو إصابة أي شخص كان داخل الوسيلة أو المنشأة أو خارجها .
وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت شخص داخل الوسيلة أو المنشأة أو خارجها.
ويحكم على الجاني بغرامة تعادل ضعف قيمة الأشياء التي أتلّفها.

مسادة (١٧)

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من قبض على شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين أو اللوائح ، أو احتجزه أو حبسه كرهينة أو هدد باستمرار احتجازه أو حبسه وكان ذلك بهدف ارتكاب عمل إرهابي، بقصد التأثير على السلطات العامة بالدولة أو بدولة أخرى أو منظمة دولية في أداؤها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع.
وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان المجني عليه من ملوك ورؤساء الدول والحكومات والوزراء وأفراد عائلاتهم وأي ممثل أو موظف رسمي لدولة أو لمنظمة دولية ذات صفة حكومية وأفراد أسرهم الذين يعيشون في كنفهم المقررة لهم الحماية وفقاً للقانون الدولي ، أو إذا اتصف الجاني في سبيل ارتكابها بصفه كاذبة أو تزياً بدون وجه حق بزي موظف حكومي أو دولي ، أو أبرز محرراً مزوراً أو إذا نشأ عن الفعل جرح أو إصابة ، أو إذا قاوم أفراد السلطة العامة أثناء قيامهم بتحرير الرهينة أو المقبوض عليه .
وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت شخص.

مادة (١٨)

يعاقب بالسجن المؤقت كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون أثناء تأديته لواجباته أو بسببها أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستخدامها .
وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً ، أو قام بخطف أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه .
وتكون العقوبة الإعدام إذا نتج عن التعدي أو المقاومة أو الخطف أو الاحتجاز موت شخص .

مادة (١٩)

يعاقب بالإعدام كل من استعمل متفجرات أو أسلحة غير تقليدية في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الأولى من المواد (١٥) و(١٦) و(١٧) من هذا المرسوم بقانون .

مادة (٢٠)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون إذا لم يثرثب على هذا التحريض أثر .

مادة (٢١)

يعاقب بالسجن المؤقت كل من اشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق .
ويعاقب بالسجن المؤبد كل من حرض على الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركة هذا الاتفاق .
ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات بوجود الاتفاق ويمن اشتركوا فيه قبل البدء في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (٢٢)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون إذا لم تقبل دعوته .

مادة (٢٣)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من علم بوجود مشروع لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ولم يبلغه إلى السلطات المختصة . ويجوز الإغفاء من هذه العقوبة إذا كان من امتنع عن الإبلاغ زوجاً للجاني أو من أصوله أو فروعه.

مادة (٢٤)

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذ الجريمة . ويجوز للمحكمة الإغفاء من العقوبة أو التخفيف منها إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة ويمكن الجاني السلطات المختصة أثناء التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبي جريمة أخرى معاملة لها في النوع والخطورة.

مادة (٢٥)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم كل شخص معنوي ارتكب ممثلوه أو مديروه أو وكلاؤه أو ساهموا في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون إذا وقعت باسمه أو لحسابه . ويحكم بحل الشخص المعنوي وإغلاق المكان الذي يزاول فيه نشاطه ومصادرة الأموال والأشياء محل الجريمة أو بغرامة إضافية تعادل قيمتها في حالة تعذر ضبطها وذلك مع عدم المناس بحقوق الغير حسن النية. كما تقضي المحكمة بمصادرة متحصلات الجريمة أو ممتلكات تعادل قيمتها إذا حولت أو بدلت كلياً أو جزئياً أو اختلطت بممتلكات أخرى اكتسبت من مصادر مشروعة.

مادة (٢٦)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون لا يترتب على تقرير مسئولية الشخص المعنوي استبعاد المسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين القاطنين الأصليين أو الشركاء عن ذات الوقائع التي تقوم بها الجريمة.

مادة (٢٧)

يعاقب بالسجن المؤقت لمدة لا تزيد على خمس سنوات كل من ارتكب تنفيذاً لغرض إرهابي إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من كل من المادتين (١٩٠) و (٢٩٠) والمادة (٢٩٦) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (٣٣٩) والمادة (٣٤٨) من قانون العقوبات.

ويعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من ارتكب تنفيذاً لغرض إرهابي إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٨٩) والفقرة الثانية من كل من المادتين (١٩٠) و (١٩٣) والمادة (١٩٥) والفقرة الأولى من المادة (١٩٦) والمادتين (٢٠٢) و (٣٠١) والفقرة الأولى من المادة (٢٩٧) والمواد (٣٠١) و (٣٠٢) و (٣٠٤) و (٣٣٦) و (٣٣٧) من قانون العقوبات.

ويعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب تنفيذاً لغرض إرهابي إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٩٣) والفقرة الثانية من كل من المادتين (١٩٦) و (٢٩٠) والمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات.

ويعاقب بالإعدام كل من ارتكب تنفيذاً لغرض إرهابي الجريمة المنصوص عليها في المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات.

مادة (٢٨)

مع عدم الإخلال بأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات، تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على كل من ارتكب إحدى الجرائم الواردة به خارج الدولة إذا تم ارتكابها:

- (أ) ضد أحد مواطني الدولة.
- (ب) ضد الأملاك العامة للحكومة في الخارج، بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لها.
- (ج) بهدف حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه.
- (د) على متن وسيلة مواصلات منسجلة لدى الدولة أو تحمل علمها.

كما تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على كل من وجد في إقليم الدولة بعد أن ارتكب في الخارج إحدى الجرائم المنصوص عليها فيه والواردة في إحدى الاتفاقيات الدولية النافذة التي تكون الدولة طرفاً فيها ، وذلك في حالة عدم تسليمه .

مادة (٢٩)

تختص المحكمة الاتحادية العليا دون غيرها بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ، والنظر في التظلمات الواردة في المادة (٣٣) من هذا المرسوم بقانون .

مسألة (٣٠)

يكون للنائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العاملين أن يأمر مباشرة بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بحسابات أو ودائع أو أمال أو خزائن أو تحويلات أو تحركات لأموال قامت دلالت كافية لدى النيابة العامة على أن لها علاقة بتمويل أو ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ، واقتضى كشف الحقيقة ذلك الإطلاع أو الحصول على تلك البيانات أو المعلومات لدى المصرف المركزي أو أية منشأة مالية أو تجارية أو اقتصادية أخرى.

مسألة (٣١)

يتم التجميد أو التحفظ بناء على أمر النائب العام لأية أموال أو أرصدة أو حسابات أو ممتلكات أو متحصلات يشتبه استعمالها في ارتكاب أو تمويل إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ، لحين الانتهاء من التحقيقات التي تجري بشأنها.

مسألة (٣٢)

مع عدم الإخلال بنص المادة (٣١) من هذا المرسوم بقانون ، لمحافظ المصرف المركزي أو من يقوم مقامه أن يأمر بالتجميد أو بالتحفظ لمدة لا تتجاوز سبعة أيام ، وذلك لأية أموال أو أرصدة أو حسابات يشتبه استعمالها في ارتكاب أو تمويل إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو المتحصلات الناتجة عنها والمودعة في البنوك وغيرها من المنشآت المالية على أن يخطر النائب العام بذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الأمر ، وللنائب العام إلغاء الأمر الصادر من المحافظ أو الأمر باستمرار التجميد .

مسألة (٣٣)

لمن صدر ضده قرار النائب العام عملاً بأحكام المادتين (٣١) و (٣٢) من هذا المرسوم بقانون أن يتظلم منه أمام المحكمة المختصة ، فإذا رفض تظلمه فله أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثة أشهر من تاريخ القرار برفض تظلمه .
ويكون التظلم بتقرير لدى المحكمة المختصة ، وعلى رئيس المحكمة أن يحدد جلسة لنظره يعلن بها المتظلم وكل ذي شأن ، وعلى النيابة العامة أن تقدم مذكرة برأيها في التظلم وتفصل المحكمة في التظلم خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ التقرير به ، وتصدر المحكمة قرارها بإلغاء القرار الصادر من النائب العام أو تعديله أو رفض التظلم .

مادة (٣٤)

للمحكمة المختصة ان تأمر بالتحفظ على الأموال أو الممتلكات أو المتحصلات لحين الانتهاء من المحاكمة .
وفي جميع الأحوال لا يتم تنفيذ قرارات التحفظ أو تجميد الأموال لدى المنشآت المالية إلا عن طريق المصرف المركزي .

مادة (٣٥)

استثناء من أحكام قانون الإجراءات الجزائية ، يكون الأمر الصادر بالحبس الاحتياطي من النيابة العامة في الجرائم التي تنطبق عليها أحكام هذا المرسوم بقانون بعد استجواب المتهم لمدة أربعة عشر يوماً ، يجوز تمديد هذا المدة أخرى مماثلة إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، على ألا تتجاوز ستة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بأمر من المحكمة المختصة .

مادة (٣٦)

تشأ بموجب هذا المرسوم بقانون لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب" يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الوزراء وتتكون من ممثل عن كل من الجهات التالية بناء على ترشيحها:

- وزارة الخارجية .
- وزارة الداخلية .
- وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف .
- جهاز أمن الدولة .
- وزارة الدفاع .
- المصرف المركزي .
- الهيئة الاتحادية الجمركية .
- أية جهة أخرى يصدر بضمها قرار من مجلس الوزراء .

ويصدر مجلس الوزراء قراراً يحدد فيه رئاسة اللجنة ونظام عملها واجتماعاتها وألية إصدار قراراتها وغير ذلك من الأمور التي تحتاج إليها لقيامها بمهامها .

مادة (٣٧)

تختص اللجنة بما يأتي :

- التنسيق بين الجهات المختصة بالدولة في جميع المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب .
- تبادل المعلومات المتعلقة بآلية عملية تتصل بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون مع السلطات المختصة بالدولة .

- اقتراح التشريعات والأنظمة والإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغيرها من القرارات الدولية ذات الصلة، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة.
- إعداد تقارير الدولة التي ترفع إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، والرد على استفساراتها وغيرها من الجهات المختصة المعنية، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة.
- تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع الكيانات المماثلة في الدول الأخرى ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة.
- أية أمور أخرى تتعلق بمكافحة الإرهاب تحال إليها من مجلس الوزراء.

مادة (٣٨)

تلتزم جميع الجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون بسرية المعلومات التي تحصل عليها تنفيذاً لأحكامه ولا تكشف سريتها إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً لاستخدامها في أغراض الاستدلال أو التحقيق عن الجرائم المنصوص عليها فيه. ويعاقب بالسجن المؤقت الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات كل من يعمل بأي من تلك الجهات ويفصح لأي شخص عن إجراء من إجراءات الإخطار أو الاستدلال أو الفحص التي تتخذ بشأن تلك الجرائم، أو عن البيانات المتعلقة بها.

مادة (٣٩)

لا يسأل المصرف المركزي والمنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية وأعضاء مجالس إدارتها وموظفوها وممثلوها المرخص لهم قانوناً، جنائياً أو مننياً عن تنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة بتجميد الحسابات أو التوقف على الأموال لدى هذه الجهات أو عند الخروج عن أي قيد مفروض لضمان سرية المعلومات تنفيذاً لأحكام هذا المرسوم بقانون، وذلك ما لم تكن تلك الإجراءات اتخذت بسوء نية.

مادة (٤٠)

استثناءً من نص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) والمادة (٣١٥) من قانون الإجراءات الجزائية، لا تقضي الدعوى الجزائية، ولا تسقط العقوبة المحكوم بها بمضي المدة في الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون.

مادة (٤١)

لا يجوز تطبيق أحكام المادتين (٩٧) ، (٩٨) من قانون العقوبات عند الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون عدا الأحوال التي يقرر فيها هذا المرسوم بقانون عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، والنزول بعقوبة السجن المؤبد إلى السجن المؤقت الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات.

مادة (٤٢)

تطبق فيما لم يرد به نص في هذا المرسوم بقانون الأحكام الواردة بقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

مادة (٤٣)

لا يخل تطبيق العقوبات المقررة بمقتضى هذا المرسوم بقانون بآية عقوبات أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

مادة (٤٤)

تحكم المحكمة بإبعاد الأجنبي من الدولة بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون.

مادة (٤٥)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:
بتاريخ: ١١ جمادى الآخر ١٤٣٥ هـ
للموافق: ٢٨ / يوليو / ٢٠١٤ م.



Legislative

Decree By Federal Law No. 1 of 2004
On
Combating Terrorism Offences

We, Zayed Bin Sultan Al Nahyan President of The State of the United Arab Emirates;

Recognizing The Constitution,

Noting The Federal Law No. 1 of 1972 concerning Competence of the Ministries and Powers of the Ministers and amendments thereof,

Federal Law No. 10 of 1973 concerning the Federal Supreme Court and amendments thereof,

Federal Law No. 11 of 1976 concerning Firearms, Ammunitions and Explosives and amendments thereof,

Federal Law No. 10 of 1980 concerning The Central Bank, Monetary Regulation, Organization of Banking Profession and amendments thereof,

Federal Law No. 3 of 1987 concerning The Penal Code,

Federal law No. 35 of 1992 concerning the Code of Criminal Procedure,

Federal Law No. 4 of 2002 concerning Incriminating Money Laundering,

According to what was presented by the Minister of Justice, Islamic Affairs & Auqaf and the Minster of Interior and approval of the Council of Ministers.

It is hereby enacted as follows:

Article 1

In the application of provisions of this Decree by law, the following words and expressions shall have the meanings given against each, unless the context otherwise requires:-



Unofficial Translation

The State:	United Arab Emirates;
The Government:	Federal Government and Governments of The Emirates;
Public Domain:	Immoveable and moveable property in the possession of the State, public legal persons or that assigned to a public benefit;
Public Utilities:	Projects established by the Government or supervises administration and the services and activities furnished with intention to achieve any purpose of the public benefits to serve the public;
Traditional weapons:	Firearms, Ammunitions and Explosives provided in the Law concerning Firearms, Ammunitions and Explosives;
Non-Traditional Weapons:	Nuclear, Chemical and Biological;
Property:	Assets whatsoever their nature is, material or immaterial, moveable or immoveable including national currency, foreign currencies, negotiable and commercial instruments, securities, documents, instruments proving acquisition of assets or any right related thereof;
Proceeds:	Property gained from or related to, directly or indirectly, of commission of any of the offences provided in this Law;
Freezing:	Suspension of accounts or balances and provisional prohibition of movement,



Definitions

	transference, substitution or disposition of property;
Seizure:	Judicial prohibition on movement, transference or substitution of property and prevention of its administration, disposition or seizure of the same;
Forfeiture:	Expropriation of property in the interest of the public treasury by a judgement;
Financial institutions:	Banks, finance companies, exchange establishments, financial cash brokers or any other financial institution licensed by the Central Bank whether publicly possessed or privately to carry on business within the State;
Other Financial, Commercial and Economic institutions:	Establishments licensed and monitored by authorities other than the Central Bank such as insurance establishments and securities markets;
Legal Person	Any public or private legal persons whereas the legislator deemed as a legal entity except for the governmental departments, its official administrations, public corporations and establishments.

Article 2

In the application of provisions of this Decree by Law, terrorism shall mean every act or omission, the offender commits himself to execute a criminal design, individually or collectively, with intention to cause terror between people or terrifying them, if the same causes breach of the public order or endangering the safety and security of the society or injuring persons or exposing their lives, liberties, security to



Classification: Confidential

danger, including Kings, Heads of States and Governments, Ministers and members of their families or any representative or official of a State or an international organization of an intergovernmental character and members of their families forming part of their household entitled pursuant to international law to protection or causes damage to environment, any of the public, private utilities or domain, occupying, seizing the same or exposing any of the natural resources to danger.

Article (3)

Whoever establishes, sets up, organizes or runs a society, body, organization, center, group or gang, or leads or commands the same intending to commit any of the terrorism acts provided in this law, shall be punished with death or imprisonment for life.

And shall dissolve the said societies, bodies, organizations or centres and close their premises.

And at all cases shall forfeit the property, luggage, weapons, articles, documents, papers and others used in the commission of the offence or prepared for use thereof or to be found in the premises assigned to the meeting of the members of these societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs.

And shall forfeit the property derived from the offence or apparently included within the property of the convict if it is proved that this property is in fact a resource assigned to finance the said societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs.

Article 4

Whoever furnishes societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs laid down in the preceding Article with any property, traditional, non-traditional weapons, other materials endangering the lives of the people or their property, aids, genuine or forged documents, means of communication, any other articles, information or advice which may help them to achieving their objectives, which he knows thereof, shall be punished with life or provisional imprisonment.

And whoever furnishes heads, managers or members of any societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs with residence,



Classification: Confidential

harbour or premises to meet at or any other facilities which he knows of the objectives aiming at, shall be punished with the same punishment.

And at all cases, shall forfeit the property or articles subject of the offence.

Furthermore, shall forfeit the proceeds of the offence or property equivalent to its value if the proceeds had been transferred, substituted, in whole or in part or mixed with other property gained from legal sources.

Article 5

Whoever joins any societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs provided in Article (3) of this Decree by Law or participates in any manner, knowing the objectives thereof, shall be punished with life or provisional imprisonment.

And the punishment shall be for life or provisional imprisonment for a term not less than ten years if the offender gets military or security training conducted by any of the said societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs or he is a member of the armed forces, police, security or customs.

Article 6

Whoever coerces or induces any person to participate or to join any of the societies, bodies, organizations, centres, groups or gangs laid down in Article (3) of this Decree by Law or prevents him from disjoining the same shall be punished for life or provisional imprisonment for a term not less than ten years.

And shall be punished with death if the act of the offender causes death.

Article 7

Whoever trains a person or more on use of traditional, non-traditional weapons, means of telecommunication, electronics or any other means of communication or instructs him any in military arts or fighting techniques whatever they are, with intention to turn to for executing of terrorist act, shall be punished with life or provisional imprisonment.



Unofficial Translation

Article 8

Whoever by words or in writing or any other means circulates, any of the acts or objectives provided in this Decree by Law, shall be punished with imprisonment for a term not exceeding five years.

And whoever possesses personally or by way of mediation or acquires any documents, publications or tapes whatever their kind containing recommendation or circulation of a terrorist act if they are prepared for distribution or briefing others thereof and whoever possesses or acquires any means of printing, taping or publicity used or prepared for use, even temporarily, for printing, taping or broadcasting any of the aforementioned shall be punished with the same punishment.

And at all cases shall forfeit property or articles subject of the offence and instruments of its commission.

Article 9

Whoever seeks after or communicates with a foreign State, society, body, organization, centre, group or gang having its centre abroad or with any one who works for interest thereof, to perform any terrorist act within the State or abroad against its property, establishments, employees, diplomats or citizens, or participates in committing any of the same, shall be punished with imprisonment for life.

And the punishment shall be with death if the offence subject of seeking after or communication is committed.

Article 10

Whoever collaborates or joins forces, armed militias, society, body, organisation, group or terrorist gang whatever its nomination is, form or objectives having its centre abroad, taking terrorism or military training as means to achieving their objectives even if their acts are not directed against the State, shall be punished with life or provisional imprisonment.

And whomever being found within the State after commission of any of the acts provided in the preceding paragraph or committed any



Official Translation

of them abroad against the State or jeopardising its interests, shall be punished with the same punishment.

And the punishment shall be for life or provisional imprisonment for a term not less than ten years if the offender gets military or security training thereof.

And the punishment shall be imprisonment for life if the offender participates in any of terrorist acts thereof.

Article 11

Whoever enters premises of any Diplomatic or Consular Missions, international bodies or organizations within the State forcibly or resisting the competent authorities in order to committing a terrorist act, shall be punished with life or provisional imprisonment.

And if the commission of the act was coupled with a circumstance to using weapon or committed by more than one person, the punishment shall be imprisonment for life.

If the act committed causes death, the punishment shall be with death.

Article 12

Whoever gains, provides, collects, carries or transfers property, directly or indirectly, with intention to be used or knows they are going to be used, in whole or in part, to financing any of terrorist acts provided in this Decree by Law within the State or abroad, whether the said act occurred or non occurred, shall be punished with life or provisional imprisonment.

And shall forfeit the property or possession subject of the offence and proceeds thereof or property equivalent to their value, if transferred or substituted in whole or in part or mixed with other property, gained from legal sources.



Final Draft Translation

Article 13

Whoever carries, transfers, deposits property on the account of another person, or conceals or disguises its nature, essence of its source or its place as well whoever possesses property or deal with, directly or indirectly, with intention to be used or knows they are going to be used, in whole or in part, to financing any terrorist acts provided in this Law, within the State or abroad, whether the said act occurred or non occurred, shall be punished with Life or provisional imprisonment.

And shall forfeit the property or possession subject of the offence and proceeds thereof or property equivalent to their value, if transferred or substituted in whole or in part or mixed with other property, gained from legal sources.

Article 14

Whoever manufactures, prepares, furnishes, imports, obtains, possesses or gets non-traditional weapons, or parts used in their manufacturing, or preparing, furnishing or carrying, or attempts to carry them through mail, any public or private means of transport or any other means intending to be used to committing of any terrorist acts provided in this law, shall be punished with life or provisional imprisonment.

And the punishment shall be imprisonment for life if the offender misappropriates, steals any of those weapons or obtains them by any means of fraud or cheating, or personating, dishonestly wears in government official or international garb or uses a forged document in order to obtaining its possession thereof.

And the punishment shall be death or imprisonment for life if the offender threatens to using those weapons for murder, causing serious injuries against persons or destruction of public or private domain or utilities, with intention to influence the public authorities within the State, another State or an international organization in discharging their duties or to obtaining benefit or privilege of any kind.

If the act committed causes death, the punishment shall be with death.



Financial Translation

Article 15

Whoever unlawfully seizes by any way any air, land or water conveyance for transport, intending to committing a terrorist act, shall be punished with imprisonment for life.

And the punishment shall be imprisonment for life, if the said act causes injury or hurt to any person on board the conveyance or outside it, or if the offender uses force or violence to deter the public authorities from discharging their duties to recover the conveyance from his control.

And the punishment shall be with death if the act of the offender causes death of a person on board or outside the conveyance.

Article 16

Whoever inflicts damage or intentionally exposes to danger or inactivates any air, land or water conveyance for transport or any air, land or water navigation establishments or obstructs their services intending to committing a terrorist act shall be punished with imprisonment for life.

And the punishment shall be imprisonment for life, if the said act causes injury or hurt to any person on board the conveyance or establishment or out side thereof.

And the punishment shall be with death if the act of the offender causes death of a person on board the conveyance or establishment or out side thereof.

And shall be punished with fine equivalent to the double value of the articles damaged.

Article 17

Whoever detains a person contrary to the cases authorized by the law or regulations, keeps or confines him as a hostage, threatens to continue his keeping or confining, intending to committing a terrorist act to influence the public authorities within the State, another State or an international organization in discharging their duties or to obtaining benefit or privilege of any kind shall be punished with life or provisional imprisonment.



Unofficial Translation

And the punishment shall be imprisonment for life if the victim is one of the Kings, Heads of States and Governments, Ministers and members of their families or any representative or official of a State or an international organization of an intergovernmental character and members of their families forming part of their household entitled pursuant to international law to protection, or if the offender, in committing the offences, personating, dishonestly wears in government official or international garb or produces a forged document or if the act causes injury or hurt or he deters the public authorities personnel from discharging their duties to release the hostage or the detained.

And if the act committed causes death, the punishment shall be with death.

Article 18

Whoever assaults any one who is in charge of the execution of provisions of this Decree by Law in the lawful discharge of his duties, in consequence thereof, or offers resistance by using force, violence or threatening to use the same, shall be punished with provisional imprisonment.

And if assault or resistance causes permanent infirmity or if the offender was carrying a weapon, kidnaps or detains any one who is in charge of the execution of provisions of this Decree by law or spouses or any ascendants or descendants thereof, shall be punished with imprisonment for life.

And if assault, resistance, kidnapping or detention causes death, the punishment shall be with death.

Article 19

Whoever uses explosives or non-traditional weapons in committing any of the offences provided in first paragraphs of Articles (15), (16) and (17) of this Decree by Law, shall be punished with death.



Unofficial Translation

Article 20

Whoever abets commission of any of the offences provided in this Decree by Law shall be punished with imprisonment for a term not exceeding ten years where the abetment causes no consequences thereof.

Article 21

Whoever participates in a criminal conspiracy intending to committing any of the offences provided in this law or taking it as means to attain the objective intended of the conspiracy shall be punished with a provisional imprisonment.

And whoever abets conspiracy or is concerned in running its movement shall be punished with imprisonment for life.

And any of the offenders who takes the initiation to communicate to the conspiracy to the authorities and the accessories before the commission of any of the offences provided in this Article shall be pardoned.

Article 22

Whoever invites another to join a conspiracy intending to commit any of the offences provided in this Decree by Law, if his invitation is rejected, shall be punished with imprisonment for a term not exceeding five years.

Article 23

Whoever knows of a design to committing any of the offences provided in this law and does not communicate to the competent authorities, shall be punished with imprisonment for a term not exceeding five years.

And may be pardoned, if who omits to communicate is a spouse of the offender or one of his ascendants or descendants.

Article 24

Whoever being one of the offenders takes the initiation to communicate what he knows to the judicial or administrative authorities before the commission of the offence, shall be pardoned.



Official Translation

And may pardon or mitigate, if the communication was made after the commission of the offence and the offender enables the competent authorities during the investigation to arrest the other offenders or the offenders of another offence similar in kind and seriousness.

Article 25

Without prejudice to any severe punishment provided in any other law, every legal person whose representatives, managers or agents commit or contribute in the commission of any of the offences provided in this Decree by Law, if committed in his name or for his account, shall be punished with fine not less than one hundred thousand AED and not exceeding five hundred thousand AED.

And shall dissolve the legal person together with closure of premises where it carries activities alongside forfeit the property and articles subject of the offence or with additional fine equivalent to its value in case its seizure is impracticable and that is without prejudice to the rights of bona fide third party.

As well shall forfeit the proceeds of the offence or property equivalent to its value if it is transferred or substituted, in whole or in part or mixed with other property gained from legal sources.

Article 26

In the application of provisions of this Decree by Law, it does not follow the determination of the responsibility of a legal person to dropping of criminal liability of natural persons, principal offenders or partners, for the same facts the offence is based on.

Article 27

Whoever commits in execution of a terrorist objective any of the offences provided in the first paragraph of Articles (190), (290), Article (296), first and second paragraphs of Article (339) and Article (348), Penal Code shall be punished with a provisional imprisonment for a term not exceeding five years.

And whoever commits in execution of a terrorist objective any of the offences provided in first paragraph of Article (189), second



Unofficial Translation

paragraph of Articles (190) and (193), Article (195), first paragraph of Article (196), Articles (202) and (301), first paragraph of Article (297), Articles (301), (302), (304), (336), (337) and (338), Penal Code shall be punished with life or provisional imprisonment.

And whoever commits in execution of a terrorist objective any of the offences provided in first paragraph of Article (193), second paragraph of Article (196), (290) and Article (299), Penal code shall be punished with imprisonment for life.

And whoever commits in execution of a terrorist objective the offence provided in Article (332), Penal Code shall be punished with death.

Article 28

Without prejudice to provisions of second Chapter of second Section of first book of the Penal Code, provisions of this Decree by Law shall apply to any offence provided in thereof, committed abroad:

- a. against a citizen of the State ;
- b. against the public domain abroad including embassies, diplomatic or consulate premises affiliated thereto;
- c. intending to cause the State to act or omit thereof;
- d. on board conveyance for transport registered in the State or under its flag.

Provisions of this Decree by law shall apply to whoever being found within the territory of the State after the commission abroad any of the offences provided and laid down in any of international conventions in force, the State is a member thereof, in case he is not extradited.

Article 29

The Federal Supreme Court shall be exclusively competent to decide on the offences provided in this Decree by law together with to look into the grievances laid down in Article (33) of this Decree by Law.

Article 30

The Attorney General or whom he authorizes, the Advocates General, to order directly to be briefed or to obtain any data or



(Official Translation)

information regarding the accounts, deposits, trusts, locks, transferences or property movements whereas the Public Prosecution for sufficient evidence to believe that having relation with financing or committing any of the offences provided in this Decree by Law, and to reveal the reality required in regard of such briefing or obtainment of data or information from the Central Bank or any other financial, commercial or other economic establishment.

Article 31

Pursuant to an order of the Attorney General any property, balances, accounts, possession or proceeds suspected to be used in financing or committing any of the offences provided in this Decree by Law, shall be frozen or seized, until the completion of the investigations conducted thereof.

Article 32

Without prejudice to Article (31) of this Decree by Law, the Governor of the Central Bank or his deputy may order the freezing or seizure of property, balances or accounts suspected to be used in financing or committing any of the offences provided in this Decree by law or the resulting proceeds thereof, deposited on the banks and other financial establishments and shall inform the Attorney General thereupon within seven days from the issuance of the order and the Attorney General has the right to quash the order issued by the Governor or sustains the same.

Article 33

A person against whom a decision of the Attorney General was issued pursuant to provisions of Articles (31) and (32) of this Decree by Law may aggrieve against, before the competent court and if his grievance is denied he is entitled to aggrieve again whenever expiry of three months from the date of the denial his grievance.

The grievance shall be in a form of a report deposited with the competent court and the trial judge shall fix a day for disposal after summoning the aggrieved and the concerned, and the Public Prosecution shall submit a memorandum commenting on the grievance. The court shall determine in the grievance within a period not



Unofficial Translation

exceeding fourteen days from the date of the report and shall deliver its decision, either quashing the decision issued by the Attorney General, amending or denying thereof.

Article 34

The competent court shall seize the property, possession or proceeds until the end of the trial.

At all cases, orders relating to seizure or freezing of property at the financial establishments shall be not be executed save through the Central Bank.

Article 35

With the exception of provisions of the Code of Criminal Procedure, the order of provisional detention issued by the Public Prosecution for a term of fourteen days in respect of offences, where provisions of this Decree by Law are applied thereof, after the examination of the accused, may be extended to similar terms where the interest of the investigation so requires, provided that it shall not exceed six months and the said term shall not be extended save by an order of the competent court.

Article 36

A committee to be called "The National Committee for Combating Terrorism" shall be established in accordance with this Decree by Law, a decision toward its establishment shall be made by the Council of Ministers and composed of a representative of the following bodies based on its nomination:

- Foreign Ministry.
- Ministry of Interior.
- Ministry of Justice, Islamic Affairs & Auqaf
- State Security Authority.
- Ministry of Defence.
- Central Bank.
- Customs Federal Corporation.
- Any other entity joined by a decision of the Council of Ministers.



Official translation

And the Council of Ministers shall issue a decision determining the Chairmanship of the Committee, functioning regulation, meetings, decision-making machinery and any other matters required to discharge its functions.

Article 37

Competence of the Committee shall be specified as follows:

- Coordination between the competent bodies at the State in all matters relating to combating terrorism.
- Exchange of information relating to any operation in connection with any of the offences provided in this Decree by Law with the competent authorities at the State.
- Suggestion of legislations, regulations and procedures relating to combating terrorism.
- Follow up and enforcement of Security Council resolutions on combating terrorism and other international related resolutions in coordination with concerned bodies at the State.
- Prepare the State's reports to be submitted to the Counter-Terrorism Committee of the Security Council and responding to inquiries thereof and other concerned competent bodies in coordination with the competent bodies at the State.
- Exchange of information relating to combating terrorism with the similar entities at other States, United Nations Organization, and other international and regional organizations in coordination with the competent bodies at the State.
- Any other matters relating to the combating terrorism remitted by the Council of Ministers.

Article 38

All competent bodies in applying provisions of this Decree by Law shall keep the information obtained in the execution of its provisions confidential, and not to reveal its confidentiality except to the extent necessary for use thereof, in respect of inquiry or investigation in the offences provided in this law.

And whoever functioning at any of those bodies, reveals to any person any procedure of the notifications procedures, inquiry or



Unofficial Translation:

inspection taken in relation with the said offences or the data relating to it, shall be punished with provisional imprisonment for a term not exceeding five years.

Article 39

Central Bank, financial establishments, and the other Financial, commercial and economic establishments, as well as boards of directors, personnel and lawfully authorized representatives shall not be prosecuted or litigated against for any liability which may result from the execution of the orders and decisions of freezing of accounts or seizure of property at these bodies or in case of non observance of any restriction imposed for the securing the confidentiality of information in the execution of provisions of this Decree by law, unless such procedures had been taken with bad faith.

Article 40

With the exception of provisions of second paragraph of Articles (20) and (315) of the Code of Criminal Procedure, a criminal case neither shall be expired nor the sentence imposed be dropped by prescription in respect of the offences provided in this Decree by Law.

Article 41

Provisions of Articles (97) and (98), Penal Code upon conviction of any of the offences provided in this Decree by Law shall not be applied, save the cases whereas the law prescribes death sentence or imprisonment for life, death sentence may be commuted to imprisonment for life, and the sentence of imprisonment for life may be commuted to a provisional imprisonment for a term not less than ten years.

Article 42

Whereas no provision is provided in this Decree by Law, provisions of the Penal Code and the Code of Criminal Procedure shall be applied.



Official Translation

Article 43

Infliction of punishment provided in this Decree by law shall not prejudice any sever punishment provided in the penal Code or any other law.

Article 44

The court shall deport the alien after the execution of the sentence imposed, in any of the offences provided in this Decree by Law.

Article 45

This Decree by Law shall be published in the official Gazette, and shall become effective from the date on which it is published.

Zayed Bin Sulatn Al Nahyan
President of the State of the United Arab Emirates

Issued by us at the Presidential Court in Abu Dhabi
On: 11 Jumada II, 1425.
Corresponding to: 28 July, 2004.